رئيس التحرير المسؤول
**العميد منير عقيقي**

# القرار الصعب

يعاني لبنان منذ عقود من ازمات سياسية واقتصادية واجتماعية متراكمة، تفاقمت لأسباب كثيرة منها الفساد الاداري، المحاصصة بكل اشكالها، ضعف المؤسسات والفوضى المستشرية. وقد اضيفت اليها في السنوات الاخيرة ازمات حادة تمثلت في انهيار العملة الوطنية وتفجير مرفأ بيروت، مما سلط الضوء على الحاجة الملحة الى اعادة بناء الدولة على اسس اكثر عدالة وشفافية، على الرغم من ان اي عملية بناء ليست مجرد اصلاحات تقنية، بل عملية اصلاح شاملة تتطلب قرارا سياسيا وارادة في العمل، مشاركة مجتمعية ودعما دوليا.

عليه، فان التحديات الاساسية في اعادة بناء الدولة هي:

• النظام الطائفي، يشكل هذا النظام عائقا اساسيا امام بناء دولة مدنية. هذا النظام يوزع السلطة بناء على الانتماءات الطائفية والمحسوبيات، ويعزز الولاءات الحزبية على حساب المواطنة ويؤدي الى تعميق الانقسامات.

• الفساد وانهيار المؤسسات، ضعف القضاء وغياب المحاسبة، تآكل الثقة بالدولة وتفشي المحسوبيات، كلها امور تجعل من الصعب تحقيق الاصلاح من دون ارادة سياسية حقيقية.

• الازمة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان مسألة غير مسبوقة، حيث ان معدلات الفقر والبطالة ارتفعت، وهذه الازمة تعيق تنفيذ اي خطط لإعادة بناء الدولة من دون اصلاح اقتصادي جذري.

• الانقسامات السياسية بين القوى المختلفة، وعدم الاتفاق على رؤية موحدة لمستقبل البلاد، والاستقواء بالخارج، اسباب جدية تقوّض جهود اعادة بناء الدولة التي تفرض القيام بخطوات منها:

• اصلاح النظام السياسي، حيث يجب العمل على تقليص تأثير النظام الطائفي، والتحول الى دولة مدنية تضمن حقوق المواطنين وتعزز مفهوم المواطنة.

• مكافحة الفساد من خلال اطلاق اصلاحات شاملة لتعزيز الشفافية والمساءلة، بما في ذلك تقوية القضاء وضمان استقلاليته.

• اعادة هيكلة الاقتصاد، وهذا الامر يحتاج الى خطة اقتصادية شاملة تضمن اصلاح القطاع المصرفي، اعادة جدولة الدين العام، تحفيز الاستثمارات الداخلية والخارجية في القطاعات الخدماتية والالكترونية والإنتاجية، مثل الزراعة والصناعة لتخفيض الاستيراد وزيادة التصدير، والتخفيف من الاعتماد على الخارج.

• تعزيز المشاركة المجتمعية التي تفرض اشراك المجتمع المدني والشباب في صياغة القرارات والسياسات. وقد مثل جزء قليل، لكنه مميز من الحراك الشعبي الذي بدأ في تشرين الاول 2019 مثالا على رغبة اللبنانيين في طرق باب التغيير.

• الدعم الدولي، مع انه يتوجب ان تتم مقاربة هذا الدعم بحذر كبير كي لا يتحول الى وصاية، على ان يكون مشروطا بتنفيذ الاصلاحات المطلوبة.

يمتلك لبنان العديد من المقومات التي يمكن ان تساهم في اعادة بناء الدولة، مثل موقعه الاستراتيجي، موارده البشرية المؤهلة، القطاع الخاص النشط والاغتراب اللبناني. اذا تمّ استثمار هذه المقومات بشكل صحيح، قد يصبح لبنان نموذجا لدولة تنجح في تجاوز ازماتها وتحقق تنمية مستدامة.

اعادة بناء الدولة في لبنان ضرورة حتمية لضمان مستقبل افضل للبنانيين. لكن نجاح هذه المهمة يعتمد على تحقيق توافق داخلي، ارادة سياسية حقيقية، وتعاون دولي فعال. عندها، يمكن للبنان ان يتجاوز محنه ويعيد بناء دولته على اسس اكثر عدلا واستقرارا.

مع بداية العام 2025، وبعد التطورات الاخيرة في سوريا والتوسع الاسرائيلي في الجولان والحديث عن اعادة طرح مسألة اتفاقية سايكس - بيكو التي وقعت في العام 1916، يواجه لبنان الكبير ووجوده الانساني وجغرافيته تحديات مصيرية. ذلك ان قرار المحافظة على الكيان اللبناني وديمومته، يعود الى اللبنانيين من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب، ومن السلسلة الشرقية الى البحر. ولهم خيار من اثنين:

1ـ إما ان يحافظوا على وطنهم كما هو في حدوده الجغرافية، ويتنازلوا عن رهاناتهم الخارجية لصالح بناء "دولة القانون فوق الجميع"، وعندها لن يقوى عليهم احد.

2 ـ او الاندماج في فرضية ما يحكى عن بناء شرق اوسط جديد بشرنا به بنيامين نتنياهو، وفيه تغيير جغرافي وديموغرافي وسياسي.

إلى العدد المقبل